

2006

معالم التغيير في تاريخ المغرب في القرن العشرين

إبراهيم بوطالب

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat>



Part of the [History Commons](#)

Recommended Citation

"معالم التغيير في تاريخ المغرب في القرن العشرين" إبراهيم (2006) *Dirassat*: Vol. 12 : No. 12 , Article 1.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat/vol12/iss12/1>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Dirassat by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

معالم التغيير في تاريخ المغرب في القرن العشرين

Cover Page Footnote

عنوان الدرس الافتتاحي للموسم الجامعي 1999-2000 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير-1

معالم التغيير في تاريخ المغرب في القرن العشرين(*)

ابراهيم بوطالب

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط

لا جدال في أن القرن العشرين منعطف خطير الشأن في تاريخ المغرب. فلقد تغير كل شيء من وجه البلاد. ولم يبق شيء منها لا في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في الاجتماع ولا في الثقافة إلا ودخله التغيير من جهة أو من جهة أخرى. إن المؤرخ بات يتعجب مما كان السلف عليه سنة 1912. ولو كتب لهم رحمهم الله أن يطلوا علينا، ونحن على مشارف سنة 2000 (م)، لولوا هلوعين جزوعين مما قد يرون ويسمعون. ومعلوم أن الإنسان لا يتغير، فردا كان أو جماعة، إلا من خلال الأزمات والهزات العنيفة، شأنه في ذلك شأن الطبيعة التي تبدو راسية رسو الأبد، إلا أن يأتي عليها من الرياح العاتية فتميل الجبال وتتحرف مجاري الأنهار فيتبدل المشهد ويكون الانتقال من حال إلى حال.

ولقد كانت الحماية الأجنبية بمثابة ريح عاصفة أطاحت بما أطاحت به مما كان ينبغي أو لا ينبغي أن يطاح به. وأقامت مقامه ما كان مرغوبا في إقامته أو غير مرغوب في إقامته على الإطلاق. وقلبت الحماية البلاد رأسا على عقب، محتفظة بما بدا لها مفيدا أو ضروريا أن تحتفظ به، ومجبرة سكان البلاد على دخول العصر طوعا أو كرها، ممكنة إياهم في ذات الوقت من وسائل التخلص منها. مما تأتى بعد أربع وأربعين سنة فقط من الاحتلال، فأضحى المغرب من يومئذ يسير من تلقاء نفسه على درب من التآرجح، ملزما بالسهر على توازنه وسط أهوال التغيير. ولم نسترجع كامل السيادة لإيقاف حركة التقدم، ولكن لنمسك بزمامها نحن دون سوانا، ولنعجل بما صار الاستعمار يود العمل فيه بالتأجيل في لحظاته الأخيرة، وحيث إنه مر على استرجاع الاستقلال ما كان من عمر الحماية الأجنبية، فإن أيسر سبيل لاستجلاء ما كان من التغيير أن نعمل بعمل الرسام بريشته أو المصور بآلة التصوير، فنشخص ما يتراءى لنا من أحوال البلاد سنة 1912، وما صارت إليه سنة 1956، وما هي عليه اليوم في مختلف البنيات والأعراض، ملتزمين سبيل الاختصار، وساعين في الوقوف على كبريات المفارقات من معالم التغيير في المجتمع وفي الاقتصاد وفي الثقافة وفي السياسة، راجين أن يبرز في الخلاصة العامة ما يترتب على كل ذلك من الرهانات،

(1) عنوان الدرس الإفتتاحي للموسم الجامعي 1999 - 2000 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير.

المشهد المغربي عند مطلع القرن العشرين

• المجتمع

كان المغرب يبدو، في طليعة القرن العشرين، على شكل مجموعة من القبائل، منها الأمازيغي ومنها العربي ومنها السوداني، ومعظمها خليط من كل ذلك بما ظل يجري بينها من الصراع على الماء والكأ عبر السنين والعصور. وهل القبيلة إلا تشكيلة اجتماعية ملزمة بالحركة الدؤوب بحثا عن المرعى ودفاعا عنه. وكان مجال هذه القبائل يمتد من أقصى ضفاف نهرى السنغال والنيجير إلى ضفاف البحر الأبيض المتوسط. ومن واحات توات وكرارة وتيدكلت إلى شواطئ المحيط الأطلسي. على أن الخريطة القبلية العامة كانت قد رست منذ اعتلاء الشرفاء العلويين كرسي العرش. وانقطع ما كان من تلك الحركات الجارفة العنيفة التي كانت تتولد عنها سابقا منعطفات تاريخنا الكبرى، مثلما جرى مع المرابطين والموحدين وبني مرين. وباتت الحركات القبلية في مطلع القرن العشرين منحصرة عند رحلة الشتاء والصيف، التي لا مناص منها لمن يعيش من تربية الماشية. وكانت هذه القبائل لا تعرف معنى للحدود. فلا تقف إلا عند الاصطدام بمجال القبائل المجاورة. ولم تنظر للفرنسيين بعد احتلالهم الجزائر وبداية تسريحهم في واحات شنكيط، إلا على أنهم دخلاء أعداء الدين جاؤوا يزاخمونها في تراب الأجداد. فكانت في قتال مستمر معهم، ذلك أن القبيلة تشكيلة جندية فهي مسلحة لزوما.

والإنسان المغربي يومئذ لا يتصور إلا حاملا للسلاح، ورزقه حتما على رمحه. ولذلك كان الاقتتال هو الحالة الطبيعية. وكان السلم هو الاستثناء. يشهد على ذلك أبناء البلاد من المؤرخين، والوثائق المخزنية، ومن جاء يستطلع أخبارنا من الأجانب. ويشهد عليه أكثر من ذلك كله، تمسك المجتمع بالاسترقاق، وقيام طبقة العبيد بالعديد من الوظائف الاجتماعية.

وبناء على ذلك، كانت البادية هي صاحبة الحل والعقد في البلاد. ولا وزن بالنظر إليها للحواضر، مهما كان من صيتها. وأكبر تلك الحواضر يومئذ فاس. وكانت لا تبلغ مائة ألف نسمة. ودونها مراكش ومكناس وتطوان والرباط التي كان عدد السكان فيها يتراوح ما بين عشرين إلى أربعين ألف نسمة. أما الدار البيضاء، فما زالت على شكل مضغة حضرية لا يمكن لأحد أن يتنبأ بما سيؤول إليه أمرها من التوسع العمراني. ذلك أن المدينة في مغرب بداية القرن العشرين ليست سوى سوق مفتوحة طيلة أيام الأسبوع. ولا يتجاوز نفوذها

حدود أحوازها أو الإقليم المجاور إلا عند مقام دار المخزن فيها . فعندئذ يزداد نشاطها ويتم الاتصال بأبعد الآفاق . وفيما عدا ذلك فالمدينة تحت رحمة البادية، مثل الرباط التي كانت تحت رحمة قبيلة زعير، ومكناس تحت رحمة قبيلة كروان وبني مطير، وفاس التي كانت تصيح لأقل حركة : "والعدو جباله جاوا". وكيف لا، وأغلبية سكان المغرب يومئذ بدويون . فإذا فرضنا أن عدد سكان البلاد كان يدور حول أربعة ملايين نسمة، فإن ربع هذا العدد أو أقل من الربع، هو الذي كان يقطن بالمدن، ولا ننسى أن سكان تلك المدن كانوا خليطا من أبناء البلاد، انصهروا أو لم ينصهروا في الأقليات المسلمة واليهودية التي لجأت إليها من الأندلس، فكان سكان المدن كالغريب وسط الخلاء .

على أن هذا الجمهور المبهم من المغاربة كان جزءا لا يتجزأ من الأمة الإسلامية . ولا يتميز عن باقي الأمة إلا بوحدة الصفوف منذ أيام المرابطين والموحدين، حيث لا وجود فيهم لا للشيعية ولا للخوارج . كما أنهم مجمعون على مذهب واحد، هو مذهب مالك بن أنس . ولا يخرج عن صفوف الملة إلا الجاليات اليهودية، علما بأن وحدة الصف الملي فيها كانت لا تخفي افتقارها هي كذلك للانسجام القبلي . فمن اليهود من له جذور بعيدة في المغرب، ومنهم من استوطنه قريبا فرارا من الاضطهاد المسيحي في إسبانيا، حتى إن البعض منهم كان ما زال يتحدث لغة عربية ممزوجة بالإسبانية في طليعة القرن .

مما يوحي بأن مظاهر الائتلاف كانت لا تخفي معالم الاختلال . فهذا الجزء الغربي الأقصى من الأمة الإسلامية كان شديد التمسك بشعوبيته وبمميزاته الإقليمية الضيقة، بدليل تكاثر الزوايا والرباطات وتعدد الطرق الدينية وتفرعها وتداخلها، لدرجة أن وضع خريطة ثابتة مدققة عن كل ذلك في طليعة القرن من التمارين العسيرة، إن لم تكن مستحيلة . ولنكتفي في هذا الصدد بالإشارة إلى كبريات تلك المؤسسات المؤطرة لصفوف المؤمنين، مثل الزاوية الإلغية في سوس، والزاوية الناصرية في درعة، والزاوية الشرقاوية في المغرب الأوسط، والزاوية الوزانية والزاوية الدرقاوية في الشمال والشرق . ولا فرق بينها إلا من جهة السياسة الدنيوية وبعد الشقة . وكل ما يتفرع عنها من الفروع يتداخل في مجال بعضها البعض . كأنه من طلائع الاتصال بالخصم والمنافس التي لا مناص منها . وفيما عدا ذلك، فهذا له ورده والآخر له ذكره . والكل إنما وجه من وجوه الانتهاال والعبادة وضرب من ضروب التأطير الاجتماعي .

• الاقتصاد

ولما كانت التشكيلة القبلية هي المهيمنة على النظام الاجتماعي، كان الرعي حتما هو المهيمن على الاقتصاد. والرعي يقتضي الترحال في مجال مطبوع بالجفاف وشح الكلاء، مثلاً أن الترحال يقتضي النظام القبلي الذي يمكن الجماعة من أسباب العيش من خلال التنقل المستمر. ولم يسم المال مالا في العربية إلا أنه كان يمشي على أربع أول الأمر. بحيث كان المجتمع قاطبة قائما على الدواب، فهي ضرورية في أربعة مرافق حيوية من العيش، إذ لا بد منها للتغذية، ولا بد منها للبأس، ولا بد منها للنقل، ولا بد منها للقتال وللمباهاة. قال سيدي عبد الرحمان المجذوب :

الخيـل هبـة من الريح والإبل هي الشريفة
والبغال فرصة من الهند والحمير هي العيفة (ص 46).

وكانت تربية الماشية تحتل الرتبة الأولى في الإنتاج، مع تقدم قطع الأغنام والماعز على قطعان الأبقار والإبل والخيـل والحمير، هذا بغض النظر عن الدواجن من الطيور وعما يصطاد من الوحش في الخلاء المهيمن. فمن أقوال المجذوب عن هيمنة الخلاء :

رقيت على جبل صرصار ورميت عيني يمين ويسار
شفت الغرب خالي يصفر مكناس هي حد العمار (ص 69).

وكل من زار المغرب من الأوروبيين خلال القرون الثلاثة الأخيرة يشهد بأن السهول المغربية كانت كلها قفرا شبه أجرد، سواء منها النجود الشرقية أم النجود الجنوبية التي تلفحها ريح السموم بانتظام، أو السهول الغربية المروية بالأمطار الأطلسية. وإنه لا يزرع منها إلا ما تسمح به أدوات زراعية عتيقة وسلامة الظروف السياسية. وإذا تذكرنا أن تلك السهول كانت مكسوة بالغابات الكثيفة في القديم. أدركنا مدى ارتباط التعرية بسيطرة الاقتصاد الرعوي.

ويرتبط بهيمنة الرعي وتربية الماشية، هيمنة النقل والتجارة في النشاط الاقتصادي العام. ولا أدل على ذلك من لفظة «السوق»، فهي من ساق يسوق النعم. ولما كان المجتمع القبلي على شكل رقعة من الشطرنج، فكل بيت من الرقعة له سوقه، بل كان لا بد للقبيلة من أسواق تقام على امتداد أيام الأسبوع، وكأنها حاضرة متقلة أو حاضرة بالتناوب (Troin)، وكانت التجارة منتشرة في جميع الشرائح. حتى النساء كانت أسواقهن الخاصة بهن في الريف (Moulières و Hart). وقديما كتب البكري قائلا عن أهل سوس وأغامت

بأنهم : "أكثر الناس تكسبا وأطلبهم للرزق، يكلفون نساءهم وصبيانهم التحرف والتكسب". (البكري، ص 163).

وكانت التجارة تقام على كل المستويات. منها ما هو محلي على مستوى السوق الأسبوعية. ومنها ما هو إقليمي إذا كانت السوق بين مجموعة من القبائل، أو تعلق الأمر بالحاضرة المجاورة التي تلتقي فيها الأسواق الأسبوعية والأسواق الدائمة، أو على صعيد البلاد كلها فيما كان يتم بين الجهات من المبادلات. فلا غنى لفاس أو مراكش عن تافيلالت، كما أن تجارة تافيلالت الكبرى لا تستغني عن تلك الحاضرتين، سيما عند أواخر القرن التاسع عشر، يوم وقعت التجارة المغربية في أزمة تحكي أزمة البلاد العامة. وانغلقت على المغرب آفاق المبادلات الدولية بسبب احتلال فرنسا للجزائر والسودان الغربي. وسيطرت الأساطيل الأوربية على سواحلنا. وقد تجلى تقلص التجارة المغربية منذ المعاهدة المغربية الإنجليزية لسنة 1856 التي أفقدت المغرب جانبا غير هين من سيادته وربطته مكرها بالسوق الدولية، معربة على ما كان عليه من القصور في ميدان المبادلات. فالنقل نقل الدواب. والعمل عمالات والمكايل والموازين والمقاييس مختلفة من جهة إلى أخرى، بل ومن قطاع إلى قطاع آخر من الإنتاج (Nicolas Michel) والموانيء خلجان تحتاج فيها أدنى المراكب إلى قوارب للشحن والإفراغ، وأن يكون الجو هادئا.

على أن النشاط التجاري لم يكن مستندا إلى تربية الماشية دون سواها. وإنما كان معتمدا أيضا على فلاحية وعلى صناعة يدوية تغذي الرواج داخل الإقليم وفيما وراءه. وهل الفلاحة إلا أولى الصناعات. وهل الصناعة إلا تصرف بما تنتجه الفلاحة من جلود وأصواف وألبان وأخشاب، يضاف إليها ما يستخرج من جوف الأرض من المعادن. وكل ذلك كان يحرك ذوايب الفلاحة والصناعة اليدوية على حد سواء، ويربط بين مصيرهما. ولا مبالغة إذا قلنا إنهما كانتا تلبيان حاجيات السكان على العموم إلى حدود مطلع القرن العشرين، فتغنيان جمهور المغاربة عن السوق الخارجية التي كان لا يتزود منها إلا القلة القليلة من الخاصة. حتى إن قناصيل الأجناس الأوربية كانوا ينددون بهذا الاستغناء، ويسعون جادين في توسيع حلقات زبائنهم في البلاد. ومن أسباب نجاحهم في ذلك أن أوصوا لتجارهم بتقليد الذوق المغربي وصنع ما كان معهودا من الأدوات. وبذلك مثلا صارت السبينة المصنوعة في معامل فرنسا تدعى "الرومية" وصار البراد المشهود لإقامة الشاي هو "براد الرابيط" من اسم الإنجليزي الذي استحوذ على صنعه.

وجاء التغلغل الأوربي فاضحا لحجم تلك الفلاحة ولقصر إشعاع تلك الصناعة اليدوية.

فإنهما لما كان نشاطهما تحت رحمة الرعي وتربية الماشية، كان مجالهما متقهقرا باستمرار أمام الترحال والتنقل، فلا يتجاوز مجال الواحة. وهل كانت فاس ومراكش ومكناس وتطوان ووجدة سوى واحات تمتد، بالزيادة والنقصان حسب الظروف، حول حواضر تذكر بسجل مأساة الغابرة، أو بواحات درعة التي كان الحراطين واليهود هم الذين يتعاطون فيها الأعمال اليدوية، فهم المستضعفون في الوسط الترحالي الملزمون بالاستقرار. وويل لمن يستقر بين الرحل. ومما كان يشد بين الفلاحة والصناعة، بساطة أدوات الإنتاج التي تعود إلى القرون السالفة فلم يدخل عليها تغيير. وكان تقسيم العمل بينها غير حاصل إلا في كبريات الحواضر التي تميز فيها الدباغ عن الصفار والحداد عن النجار والصباغ عن الصائغ، أما فيما عدا ذلك من البلاد فالفلاح هو صانع أدواته، كما أن الصانع هو الذي يزرع الأرض. مما يوحي بإنتاج متواضع هزيل، يساير قلة عدد السكان ويتلاءم مع ما يتعاقب عليهم من السنوات العجاف والسنوات السمان. فكان اقتصاد المغرب يومئذ قائما على التقشف والزهد فلا إسراف ولا تبدير.

• الثقافة

وأول ما يثير الانتباه من المشهد الثقافي في طليعة القرن، مظهر المغاربة وهندامهم العام، وفقا لما رسمه من ذلك الرسامة الأوربيون أو التقطوه من الصور عندما ذاعت مآكنة التصوير. وشتان ما بين هيئة أجدادنا وبين ما نحن عليه اليوم لا في اللباس مثلا ولا في حلاقة اللحية والرأس. فقد اعتقد الفنان الفرنسي ديلاكروا وهو يرسم مغاربة عهد المولى عبد الرحمان، أنه يقف على بقية اللباس الروماني في شكل العباية غير المخيطة، والكساء الذي يلتف فيه الإنسان، والقمصان الطويلة الفضفاضة، التي تحزم بمضمة مطرزة لدى الخاصة وبحبل عمامة كثيفة ولحية موكل بلونها أن يفصح عن درجة صاحبها من الكهولة. أما المرأة فلا تبدو للعيان في المدن إلا في حالات معينة. وعندئذ لا يبدو منها إلا هرم ملفوف في حائك أبيض يطل على الدنيا بعين واحدة. على أن المرأة أكثر سفورا في البادية، وإن كان سفورها مشوبا بما يرسم على محياها من الأوشام، التي يقابلها عند الرجال ما يحتفظ به من خصلة شعره الأصلية على شكل قرن مظفر يعتبر عنوان الرجولة، فانظر إلى ما كان يلتقط لمقاربة ما قبل الحماية من التصوير (L'Illustration)، ترى أنهم كانوا أقرب إلى العصور القديمة منهم إلى القرن العشرين.

ودليل آخر على ذلك، هيمنة الثقافة الشفوية بالرغم من كون الأمة من أهل الكتاب.

وكانت تقنيات الكتاب ما زالت عندهم في مستوياتهم اليدوية، حيث الاستنساخ هو الجاري به العمل في رواج الكتب. ويوم دخلت المطبعة الحجرية البلاد سنة 1864، فإنها لم تتجاوز دائرة محدودة من رجال العلم في مدينة فاس. كما لم تتجاوز دائرة العلوم الدينية التي عليها المدار منذ عهد ابن خلدون. وكان وقف العلم والتعليم عليها ليس عائقا لتطور المعرفة وتقيح العقول وحسب، وإنما كان أيضا عنوان التقوقع والتستر على الجهل باسم المقدسات. وما كان لشهود العيان من الأوبيين إلا أن يتعجبوا مما آلت إليه الأوضاع العلمية في القرويين بعد أن كانت في القرون السالفة مقصودة من طلاب العلم من أوربا نفسها. وكيف لا يستغرب المعلم الفرنسي والمستعرب المتواضع مولييراس Moulièras من جهل أكبر علماء المغرب ليلة عقد الحماية، وهو الفقيه المامون البلغيثي، بكل ما لا يتصل بالعلوم الشرعية؟ إن العلم في المغرب كان في تمام الإهمال جراء جمود الأفكار وانصراف المهم للحاجة الحيوانية دون سواها. وكان المرء يحفظ عن ظهر قلب، بين "المسيد" وجامعة القرويين أو جامعة ابن يوسف في مدرسات متأكلة (Delphin)، أو في أية زاوية تتعاطى التعليم في البادية، مجموعة من المتون المقدسة أو غير المقدسة أصلا، وإن كان طول الترداد عبر العصور قد أضفى عليها حلة القداسة مثل رسالة أبي زيد أو أرجوزة ابن عاشر أو ألفية مالك. ولكن هذا الشخص كان عاجزا مع ذلك عن الكتابة وعن الخط السليم لقلة الممارسة ولكون الكاغد يومئذ عنوان الرفاهية ومخالطة الإفرنج. ومن علامات انحطاط الفكر إن إخواننا في المشرق أضحووا يصورون لما كانوا هم كذلك عليه من التخلف قبل حركة النهضة، بما كانوا يرون أو يسمعون عن المغرب في مطلع القرن من روح المحافظة العمياء (مجلة المنار) كيف لا والبلاد المغربية في حالة من الكبت الثقافي والانطواء على النفس، توحى بأن الثقافة شأنها شأن الاقتصاد. فإنها كانت مبنية على القلة، يحتل فيها حفظ المتون الدينية كل المجال مثلما تحتل تربية الماشية وزراعة الحبوب كل المجال الفلاحي، والنسيج والحدادة والتجارة كل المجال الصناعي فلا وجود يومئذ لعلوم الطب ولا لعلوم الطبيعة ولا للرياضيات، ولا لعلوم الاجتماع مثل التاريخ والجغرافية، فأحرى أن تدرس الفلسفة التي حكم عليها بالإعدام منذ عهد الموحدين.

ومن علامات عمق الأزمة الثقافية، أنها لم تبد إلا لقلة معدودة من علماء الأمة الذين لم يغرب عن أذهانهم لا أسبابها الداخلية ولا أسبابها الخارجية المتمثلة في هيمنة أوربا. فقد ألف السلطان المولى عبد الحفيظ مؤلفا بعنوان "باب العطب قديم" أشار فيه إلى بعد أغوار تلك الأزمة في البلاد. كما كتب محمد بن جعفر الكتاني "نصيحة أهل الإسلام" يندد فيها بما

وقع من التفريط في تعاليم الدين وبما سماه السكرتين "سكرة العيش وسكرة الجهل"، فقال :
 "وقد جرت عادة الله تعالى خصوصا في مغربنا الأقصى المؤسسة قواعده، من يوم
 افتتحه الأدارسة على الكتاب والسنة، أن الناس لا يزالون بخير، وأحوالهم مستقيمة،
 وبلادهم آمنة، ما داموا متظاهرين بالكتاب والسنة، فإذا خرجوا عنهما انعكست أحوالهم،
 واضطربت نيران الفتن بينهم، وعلت أسعارهم، وكثرت أقدارهم، وتشوف العدو إليهم، ولا
 يرتفع ذلك عنهم إلا إذا رجعوا إلى الدين والتظاهر بما كانوا عليه من سنن المهتدين، فلينبه
 الموافق لذلك..." (ص 224).

أما محمد السليمانى ابن الأعرج فإنه رأى أسباب الأزمة في انهيار المستوى العلمي وفي
 وقوع البلاد عالة على أوروبا في المصنوعات. فقال : "والتمدن الحقيقي عند الأمم الراقية
 في معارج الحضارة هو أن تستغني الأمة المتمدنة عن غيرها في جميع حاجاتها بحيث تقوم
 بجميع شؤونها" (ص 155). وقال : "أما نحن معشر المراكشيين فما دام شبابنا على جانب
 من الجهل بعواقب الأمور وعامتنا على غاية من تأصل البداءة وخاصتنا من همكة في البذخ
 واستلذاذ الحلاوة فلا مطمع في نجاحنا ولا رجاء لفلاحنا، بل ما دمنا غير متشوفين لمجد
 الأوطان وتعزيز السلطان فلا يجمل بنا حتى حكم أنفسنا بأنفسنا، ولذلك ألقينا بمصالحنا
 لغيرنا جهلا بإرادتها..." (ص. 168-169).

ومعلوم أن الكتاني والسليمانى كتبا كتابيهما ليلة انعقاد الحماية الأجنبية على البلاد.
 واختلافهما البين في تشخيص أسباب الأزمة كان نذيراً بما سيقع في المجتمع من
 الانفصام بين مناد بالتمسك وراغب في تقليد أوروبا نزولا عند أحكام الضرورة.

• السياسة

ولما كان المجتمع على تلك الدرجة من الحيرة، كان لزاما أن ينعكس ذلك على الحياة
 السياسية وعلى أدوات السلطة. وكما أن العلم كان لا يتنافس إلا من جهة المقدس، فكذلك
 كانت روح الحكم مجسدة كلها في شخص السلطان. فهو أمير المؤمنين والإمام الذي تقام
 بوجوده الشرائع. ولولا لأكُل الناس بعضهم بعضا. ولعمت الفوضى. ذلك أنه هو المسؤول
 الأول عن المخزن. والمخزن، كما يدل على ذلك الاسم، هو بيت مال الجماعة المكلف طبعا
 وشرعا بخزن فائض الأيام السمان لخصاص الأيام العجاف. ولذلك كان شعار الجميع في
 الشاذة والفائدة : "اللهم اجعل البركة في المخزن"، لعموم اليقين بأن السلطان ظل الله في
 أرضه، وبأن سلطته من مقتضيات التنزيل. وكل ثورة عليه مروق وشبه زندقة. إلا إن جاءت

ممن له الحق في مزاحمته على الملك من بني أبيه أو أعمامه، مثلما فعل المولى عبد الحفيظ فأفلق. ورام مثل ذلك الفتان بوحمارة ففشل رغم ادعائه بأنه المولى محمد الأعور ابن المولى الحسن الأكبر. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على انحصار الصراع السياسي والعصبية الحزبية يومئذ عند حدود الأسرة المالكة. كما يدل على رسوخ أقدامها في الحكم واستحالة أن ينازعها أحد من الغرباء فيه.

وكانت أدوات نفوذ هذه الدولة على قدر ما على عاتقها من المهام. فهي دولة مسلمة، أولا وقبل كل شيء، دستورها الكتاب والسنة. ومن ورائها تجربة تاريخية حافلة بالأمجاد. ومن مهامها، على الإجمال، حفظ الجماعة من أن يتأذى بعضها ببعض بإقامة العدل بين الناس، هذا على الصعيد الداخلي. أما حيال الأجانب فعليها أن تدود عن الحمى وأن تتصدى لمن يريد بالأمة شرا، فالإمام شرعا قائد جيش المجاهدين. أما المهمة الثالثة فهي جمع الأموال من صدقات المؤمنين ومن غيرها من الموارد، مثل الجمارك، للإنفاق على الجيش وإسعاف المحتاجين. وفي ما عدا ذلك، فلا دخل للدولة في شؤون الرعية. ولكل إقليم أن يتصرف بما يراه مناسبا لأحواله. وليس في ذلك أدنى مساس بشرعية الدولة ولا بنفوذها. لأن تلك الدولة دولة الإمامة والحكم على الإجمال، وليست دولة الإدارة والفصل في دقائق الأمور. وكانت أداة الحكم الكبرى هي الحركة (بإسكان الراء) التي كان السلطان يتفقد من خلالها أحوال الأقاليم، كما كانت الرعية تطمئن بوجود العاهل. وكانت الشهور والأعوام تتطوي قبل أن تحل نوبة إقليم معين في زيارة السلطان. وسبب ذلك بطء وسائل النقل والاتكال على الدواب والقوافل في الحركات. وكانت الحركة أداة حكم ونفوذ مسترسل. ولكنها لم تكن أداة إدارة وتركيز للسلطة. وهذا هو معنى الآية الكريمة : ﴿وَأَمْرُكُمْ شُورَى بَيْنَكُمْ﴾ وكانت البلاد مقسمة إلى أقاليم تتألفها الأحكام السلطانية وأخرى لا تتألفها تلك الأحكام لتعذر وصول المخزن إليها بانتظام.

وإذا كان ذلك من أسباب التغيير السياسي قبل قيام الدولة العلوية بما كان يتأتى للأطراف من القدرة على التمرد على الدولة بناء على قاعدة ابن خلدون، فإن تلك الأطراف أصبحت عاجزة عن التمرد وتجديد الصرح السياسي منذ القرن السابع عشر. وسبب ذلك في انقلاب الظرفية العالمية، وسيطرة الأساطيل الأوروبية على التجارة مع إفريقيا ومع الشرق الأقصى والأدنى. فتقلصت مبادلات المغرب الدولية، وبخاصة مع السودان، الذي ليس بين انقطاع الصلة به على التمام وبين عقد الحماية سوى بضع سنوات. وقد أضحي الاستعمار الفرنسي يمسك بمخنق البلاد من يوم تم احتلال الجزائر سنة 1830، ومن يوم

احتلال تينبوكتو سنة 1893. وجاء وفد من علماء السودان إلى المغرب مستجدا ومستصرخا. فكان كالغريق يتمسك بيد الغريق. وأجاب كاتب السلطان الفقيه عبد الله الفاسي الوفد السوداني بأن إغاثة الإخوان فرض مع القدرة. أما إذا كان المرء مهتدا في قعر داره فجهاده في الدفاع عن نفسه.

قال الفقيه :

| | |
|----------------------------|---------------------------|
| نصرتهم واجبة لو أمكنت | لكنها لها أمور عرضت |
| لأنهم ما استتصروا حتى أبقى | من نصرهم من خاف قطعا عطبا |
| أولها بعد الطريق مع ما | حوت من المهالك فلتعلما |
| لا سيما مع شهامة العدا | برا وبحرا بالمركب بدا |
| فربما من جهة بزرنا | خرج من أخرى لما ذكونا |
| وقد تقدم وما بالعهد | من قـدم دليل ذا بالعد |

(عبد الله الفاسي مسلك الصلاح وملهم الرشد والفلاح في قضية انتصار أهل السودان بالسلطان الجليل مولانا الحسن، الطبعة الحجرية).

وهكذا اشتد الحصار حتى اختلط الحابل بالنابل على أهل البلاد. وتبعثرت الصفوف وتشتت الكلمة بين راغب في تقليد الأوربيين مع العجز عن التقليد، وتلك قصة المولى عبد العزيز، وداع إلى الجهاد مع الافتقار إلى مقوماته، وتلك مغامرة المولى عبد الحفيظ الذي ينسب إليه البيت التالي :

أأمر بالجهاد وجل قومي يرى أن الحماية فرض عين

ولما باتت الدولة في تناقض عنيف مع مجتمعها، تسرب الاستعمار من ذلك المسرب ففرض عليهما أسباب التغيير قبل أن تكون الأمة قد غيرت ما بنفسها.

المغرب غداة الاستقلال

فتحت الحماية أبواب التغيير أمامنا، وأقحمتنا فيه مرغمين أول الأمر. حتى إذا ركبنا تلك المطية وصرنا نركضها ركضا. انزعجت الأوساط الاستعمارية من ذلك خوفا على مصالحها. فكان لا بد أن نتخلص من الحماية بعد أن تحولت إلى عرقلة لتعميم التغيير في البلاد والعباد. وغني عن البيان أن ما جرى من التغيير في المغرب بين 1912 و 1956، لم يسبق له نظير في تاريخنا، فلننظر إلى بعض الجوانب من ذلك في المجتمع والاقتصاد والثقافة والسياسة.

• المجتمع

أول ما يسترعي الانتباه غداة الاستقلال، ارتفاع عدد المغاربة من أربعة ملايين نسمة إلى أزيد من ثمانية ملايين. وليس الجديد في هذا الارتفاع مضاعفته ضعفين. كاملين في أقل من جيل واحد، رغم تقلص التراب المغربي التقليدي، ولكن الجديد أطراد حركة التزايد بوتيرة توحى بانقطاع دوامة السنوات العجاف والسنوات السمان، ودخول دوامة التضخم الديموغرافي على شكل ما كان مالتوس يحذر منه في مطلع القرن التاسع عشر. فلقد ولى عهد القحط والمجاعة والوباء. وآخر ما وقع من ذلك كان من جراء الحرب العالمية الثانية في صيف 1945. وكيف لا يتزايد عدد السكان وقد أزيلت الأسباب الثلاثة التي كانت تحول دونه. أولها اقتتال القبائل وقلقها الدائم الذي كان يطمعه توفرها على السلاح ومعلوم أن الجيوش الاستعمارية لم تفلح في تجريد القبائل من سلاحها إلا بعد أزيد من عشرين سنة من المطاردة. وكان النتيجة سنة 1956 أن الدولة المغربية وجدت نفسها محررة من كابوس القبائل، محتكرة لقوة السلاح بدون منازع داخل التراب الوطني. مما ترتب عليه رسو نهائي لخريطة القبائل، ورسو القبائل كناية عن الاستقرار والسبب الثاني في تزايد السكان هو ارتفاع المستوى الصحي، وبداية التغلب على الأمراض الفتاكة، وانتشار أسباب الوقاية والعلاج، فخرجنا نهائيا من معادلة داروين القاضية بالعيش والبقاء للأقوياء، لندخل عصر الحظ في الحياة للجميع، وبخاصة للأطفال الذين كان الموت يختطف غالبهم في أعوامهم الأولى. ولئن كان المجتمع المغربي سنة 1912 لا يبدي إلا الكهول، فإنه صار سنة 1956 لا يبدي إلا الصبيان لتكاثرهم. أما السبب الثالث والأخير فهو من ارتفاع، أسباب التغذية. وأوضح علامة على ذلك غياب أسباب الموت الجماعي وعناية بسلامة الفرد وراحته لا نظير لها في السابق.

وتجلت الزيادة في السكان فيما حصل من تضخم المدن وامتداد مجالها التقليدي، حتى أصبحت الأنوية الحضرية التقليدية مجرد أحياء عتيقة وسط مدن كلها "قاهرات". وخير مثال على ذلك الدار البيضاء التي انتقلت من بضع آلاف من السكان إلى 680.000، وأكادير التي كانت مجرد قرية فأصبحت ميناء سوس وحاضرتة الكبرى. ولا داعي للإطالة في هذا الصدد. ويكفي الرجوع إلى الجداول الإحصائية المدرجة في L'Annuaire statistique لنذكر أن تضخم المدن صار يغطي من يومئذ على التشكيلة القبلية. وصار ينقل المغرب من طور البداوة إلى طور العمران المستديم، مع تقلص إشعاع المدن التاريخية داخل البلاد وتصدر المدن الجديدة على الشواطئ. فكما أن طنجة تقدمت على

تطوان، فكذلك تقدمت الرباط على فاس، وأكادير على تارودانت، وأصبحت الدار البيضاء قطبا يهرع إليه من كل حذب وصوب. وقد اقترن تضخم المدن بمولد شخصية جديدة في تاريخنا، وهي شخصية الشعب الذي يطلق عليه أيضا اسم الجماهير. وتلك شخصية خفيفة في اللسان ثقيلة في الميزان، مبهمة الحد، خطيرة الشأن، يستحيل أن تجتمع صفوفها في لحظة واحدة وفي مكان واحد، لكن يكفي أن يندفع من سيلها بعض الجداول، أو أن تتفق على كلمة سواء ليقضي الله أمرا كان مفعولا. فيوم صممت الجماهير المغربية العزم على التخلص من الاستعمار الأجنبي، فإن الحماية أصبحت في خبر كان مما يثبت أن التغيير العددي يفضي حتما إلى التغيير الكيفي، وقد تبين من ملحمة الاستقلال أن هذه الشخصية الحاضرة الغائبة، التي تسمى الشعب أو الجماهير، أشد قلقا وأقوى تحركا من المجتمع القبلي. ذلك أن احتشادها في المدن جاء نتيجة حركة الهجرة الفردية من البادية إلى المدينة، ومن المناطق الداخلية إلى المناطق الساحلية، في عملية انصهار غامضة لا نظير لها في تاريخنا، هذا على الصعيد الأفقي. أما على الصعيد العمودي فليست الحركة الاجتماعية بأقل قوة من الأخرى، ذلك أن تضخم المدن أنتج طبقتين جديدتين، هما البورجوازية والبروليتاريا اللتين جعلتا سلم التراتب المجتمعي على المال والشغل، وليس على الحرمة والجاه أو الحرية والعبودية، كما كان الأمر قبل الحماية. كما أن كل طبقة من هاتين الطبقتين استقرت في أحياء من الحواضر مختصة بها.

ومن مفارقات هذه الحشود الجماهيرية المحدثه، أنها تبدو حبيسة أزقة المدن وساحاتها العمومية، في الوقت الذي تقوم فيها مقام البحر الذي ينعم الفرد في خضمه بمنتهى الحرية والتستر. ودليل ذلك ما أصبح من الحضور في هذا المجتمع الجديد للنساء وللجاليات اليهودية، تلك الشرائع المكبوتة التي كانت لا تذكر في مجتمع طليعة القرن العشرين إلا بعد التحاشي من ذكرها. أما غداة الاستقلال، فإن النخبة، على الأقل، كانت قد أدركت أن نصف المجتمع من النساء، وأن مشاركتهن في حركة التحرير هي التي زادت الوعي الوطني عمقا وامتدادا. بينما كان مصير اليهود إلى هجرة البلاد بغير نية الرجوع خوفا من الأغلبية المسلمة، وتلبية للدعوة الصهيونية لتعمير دولة إسرائيل الجديدة. وبالرغم من تضخم المجتمع المغربي سنة 1956، إلا أنه كان أقل تباينا واختلافا وأكثر تماسكا وانسجاما. ولعل مرد ذلك إلى ما كان الشعب عليه من نشوة الاستقلال، ومن عودة البلاد إلى وحدة التراب بعد أن محيت الحدود المصطنعة بين مناطق نفوذ الاستعمار الفرنسي والإسباني. فلا منطقة سلطانية ولا أخرى خليفية. ولا جيب في سيدي إفني ولا آخر في طرفاية. ولم

يعد يميز بين المغاربة إلا ما ظهر من مميزات الأندية الرياضية الجديدة، كالوداد البيضاء والفتح الرباطي والنادي المكناسي وما إليها، التي انبثقت لتلبية لحاجيات رياضية جديدة، ولكنها جاءت أيضا لتكرس تلك الحاجة إلى الاختلاف بعد أن تجاوزت الأمور القبلية والزاوية.

• الاقتصاد

وإذا كان تعدد الأسواق وهيمنة المبادلات المحلية على المبادلات الوطنية هو ما يثير الانتباه في اقتصاديات المغرب سنة 1912 فإن العكس هو الذي يبدو لمن ينظر في ذلك سنة 1956. فإن السوق المغربية التحمت مثلما التحمت صفوف المجتمع. والسبب الأول في ذلك ارتباطها بالسوق العالمية من خلال هيمنة ميناء الدار البيضاء، الذي تحول إلى نافذة البلاد على الخارج، وبوابة تتدفق المنتجات الأجنبية منها عبر كل جهة. أما السبب الثاني فتجهيز المغرب من كل ما كان مفتقرا إليه من التجهيزات الأساسية، وفي هذا الصدد أيضا، لم تكن الطفرة العددية إلا كناية عما واكبها من التغيير في السلوك والعقليات. ومن الأهمية بمكان أن ينتقل مجتمع برمته، في ظرف جيل واحد، من انعدام ولو كيلومتر واحد من السكك الحديدية إلى ما يناهز ألفي كيلومتر منها، ومن لا طريق معبد واحد إلى أزيد من ستة آلاف كيلومتر معبدة، تربط غرب البلاد بشرقها، وجنوبها بشمالها، هذا فضلا عن الطيران والموانئ التي كانت مجرد خلجان، فإذا بها مرامي مرصفة تشحن وتفرض أكبر السفن. مما شد البلاد إلى الأسواق الدولية بأقوى الروابط، وجعل حركة النقل والمبادلات في الداخل على درجات تزري بما كانت عليه قبل الحماية، وشتان ما بين التاجر الذي كان يحتاج إلى شهر على الأقل للرحيل من فاس مثلا إلى الدار البيضاء أو طنجة فلا بد له من ثمانية أيام ذهابا وأخرى مثلها للإياب، مع خمسة عشر يوما لقضاء الأغراض واسترجاع الأنفاس، والتاجر الذي خلفه سنة 1956، فأصبح بوسعه أن يرحل إلى الدار البيضاء ويعود منها بعد قضاء مآربه في يوم واحد أو يومين. بل وبوسعه أن يستعمل البرق أو التليفون فتتم الصفقات بدون مشقة ولا تعب. يضاف إلى ذلك أن وحدة العملة والمكاييل والمقاييس والموازين أطاحت دفعة واحدة بما كان يعرقل المبادلات من مختلف الحواجز. كما أن الشاحنة الميكانيكية أصبحت قادرة على نقل البضائع في تمام السرعة والسلامة إلى أصحابها حيثما كانوا وتكلفت الأبنك بأداء الأموال الطائلة بأدنى كلفة وأقل عناء.

بذلك انتقل المغرب من اقتصاد الحانوت والدكان إلى اقتصاد المعمل أو الفابريكة الذي انعقدت منها صفوف البورجوازية والبروليطاريا في آن واحد، فلكل أسلوب في الإنتاج أدواته الاجتماعية الخاصة به. وكما أن المعمل تغلب على الحانوت، فكذلك تفوقت الزراعة والاستقرار على الرعي والترحال. ولم تبق زراعة الأرض عالة على تربية الماشية، بل تربية الماشية هي التي أصبحت تابعة للزراعة. ومرد ذلك إلى فقدان الدواب لوظيفة النقل، واستعمالها، ومن ثم فصاعدا، لتغذية الجمهور المتزايد من السكان فصارت أقرب إلى حالة الحبوب والخضر والفواكه منها إلى حالة شاحنات النقل أو مدرعات ميادين الحرب في القديم. ولذلك أنهار عدد من القطعان، مثل قطيع الإبل. كما أن الخيل فقدت وظائفها العسكرية السابقة، ولم يحتفظ بها إلا للمباهاة في الحرس الملكي مثلا، أو في لعب البارود، أو للأغراض الرياضية المحضة. ذلك أن ما دخل الصناعة والتجارة من العقلنة هو ما دخل الفلاحة منها. وقد قامت المزرعة في البادية مقام الفابريكة في المدينة. فتحولت الفلاحة من الأساليب الامتدادية التقريبية إلى الأساليب الكثيفة المضبوطة التي تعمل للسوق وليس لسد الرمق.

وغني عن البيان أن كل ذلك لم يحصل بين عشية وضحاها، وإنما حصل أول الأمر بتقليد أعمال المعمرين الأجانب، ثم بوجوب الحلول محلهم، طوعا أو كرها، غداة الاستقلال ليبقى الإنتاج على ما أوصلوه من الدرجات، وحتى لا يعود المغرب إلى أيام القحط والمسغبة. ومما يدل على أن تلك التغييرات لم تقع دفعة واحدة، ما كان عليه المشهد الاقتصادي من التفاوت السحيق بين أقلية تعمل بالأدوات العصرية، سواء في الفلاحة أو في الصناعة، وأغلبية سكان البادية الذين يبدون وكأن الركب توقف بهم عند سنة 1912. وإذا كان المغرب مغارب في القديم، وكان الأوروبيون يسمونه بمملكة فاس ومكناس ومراكش وتارودانت، فإنه غداة الاستقلال، أرض موحدة الأطراف، كاملة السيادة، يشد صفوف أبنائها بعضهم إلى بعض ما لم يسبق له نظير من مشاعير الأخوة في الدين والوطن. ولكنه منقسم في الواقع إلى بلدين، مثلما أن الفلاحة كانت فلاحتين، والصناعة صناعتين، والتجارة تجارتين. ولا يربط بينهما إلا وعي مبهم بحتمية الانتقال من الاقتصاد العتيق الرامي إلى التوفير والتكشف إلى الاقتصاد الجديد الذي يهدف إلى تكديس السوق بالبضاعة والحث على الاستهلاك.

• الثقافة

وكانت الهيمنة، قبل 1912، للثقافة الشفوية، ومن الواضح أنها كانت مسيطرة لهيمنة

الاقتصاد الرعوي والترحال، ودليل ذلك العكسي، ما غدا يهيمن من ثقافة الكتاب، عندما ترسخت أساليب الإنتاج المستقر في البادية والحاضرة على حد سواء. وليست علامة انتشار الكتاب من كثرة المطابع وحسب، وإنما العلامة الكبرى هي تعدد المدارس وتكاملها على مختلف المستويات للذكور وللإناث. ومهما كان من عدد التلاميذ والطلبة ليلة الحماية، فلا مبالغة في الجزم بأنه تضاعف أضعافا مضاعفة غداة الاستقلال بما جرى من التضخم الديموغرافي أولا، وبما أدرك المغاربة من ضرورة محاربة الأمية المتفشية في صفوفهم، وأنها كانت سببا لوقوعهم تحت الحجر الاستعماري. وهكذا حلت المدرسة محل "المسيد" كما أن جامعة محمد الخامس حلت محل القرويين، فلم يبق العلم وقفا على حاجيات الدين. ولكنه انفتح من جديد على ضرورات هذه الحياة الدنيا التي أمرنا أن لا ننسى نصيبنا منها. بحيث تحول الجو الثقافي مما كان عليه من التشنج والتقوقع والعقم إلى الانسراح والتحفز والإبداع. فوجد العقد مرتعه في الكتاب مثلما وجد الجسد مجالا لاختبار مكنوناته من القوة والمهارة في الملعب وفي المسبح. ومن مفارقات الملعب أنه المكان الذي يكون فيه الفرد وجها لوجه مع الجماهير، مثلما أن الكتاب هو تلك النافذة السحرية التي يطل المرء منها على أسرار الكون.

وما الإشارة للكتاب هاهنا إلا كناية عما ظهر في المغرب من وسائل الاستخبار والتواصل، من كتب وصحف وإذاعة ومسرح وسينما. مما لم يكن يوجد منه شيء في مغرب ما قبل الحماية. حتى إذا انتظمت صفوف الحركة الوطنية، أدركت أن تلك الأدوات هي سبيل بت الوعي في الجماهير لإثبات معالم الشخصية المغربية وللتصدي للدعاية الاستعمارية التي كان من مصلحتها أن توهم نفسها، وتوهم الناس معها، أن المغرب ما زال واقفا عند سنة 1912. والحالة هذه أن الحماية اضطرتنا إلى اكتشاف الآخر، علما بأن الآخر هو الخصم كما قال بعض الفلاسفة. واكتشاف الآخر مقترن لزوما باكتشاف النفس، من خلال ما يدور بين النفس والآخر من المواجهات على شكل حوار غير منقطع لا يخرج عن الخلد تارة ويصدع به تارة أخرى. وما حالتنا قبل 1912 وبعد 1956، إلا كحالة من طال التزامه بالصمت فلا ينطق إلا تضرعا وابتهاالا، ثم كشفت الغمة عنه وزال الكرب، فعاد إلى الحديث المعتاد، يخبر يستخبر ويصغي ويعبر. أو قل إنها حالة من كان لا يريد حراكا خوفا من الوقوع، ثم عاد إلى سابق النشاط والحيوية فكله إقدام وتوقان. وذلك هو لب الروح الوطنية التي أضحت مقياسا تقاس به كل الأعمال. لقد فرضت الحماية الأجنبية علينا فرضا، بسبب تحفظنا من "الإصلاح". وقد تخلصنا منها سنة 1956 بسبب وقوفها عرقلة في طريق

ما غدونا نتشوف إليه من الثورة. ذلك أننا تعلمنا من الكفاح الوطني معنى الثورة وكيف نشور. أما معالم الثورة، فقد وقف عليها بكل دقة جماعة من الخصوم بقيادة روبير مونطاني (Révolution au Maroc) وأما مدلول الثورة، فلقد بين المرحوم علال الفاسي أنه ثورة على النفس قبل كل شيء وبناء المستقبل بالاعتماد على الأصول. وهكذا كان الجو الثقافي غداة الاستقلال مخالفا تماما لما كان عليه ليلة عقد الحماية. فخرجنا من ثقافة المحافظة والتمسك الأعمى بالتقاليد إلى ثقافة النقد الذاتي الذي هو شرط تجديد العهد بالابتكار. مما حملنا على التغاضي عما كان في الإرث الاستعماري من السلبيات. ولئن كان من فضائل الجمود أن يصون الانسجام مع النفس، فمن مساوئ الثورة أنها تؤجج أسباب الانقسام. ولقد كنا، في مطلع القرن، على ثقافة واحدة وعلى لغة كتابية واحدة. أما في منتصف القرن، فقد صرنا أمام ثقافتين، وأمام لغتين، بل ثلاث لغات للتواصل الكتابي. واللغة منطق. وكان لزاما علينا أن نتعلم منطق الخصم لنحتج عليه بنفس ما كان يحتج به علينا. على أنه لا يلزم من استعمال لغة الخصم لضرورة الكفاح، التسليم باللغة الوطنية التي هي متفلسنا على مر العصور. فنكون مثل من يتخلص من الحجر ويظل يتلهف عليه، إلا أن يكون ذلك من تبعات من يقع متأرجحا بين المحافظة وبين التغيير، وبين الأصالة والحدثة، وبين الثورة والتقليد. وقد دخلنا تلك المرحلة بعد الإستقلال سنة 1956 ونحن نتوهم أننا اخترنا نهائيا طريق الثورة. ولكن الإجماع يومئذ سرعان ما اصطدم بما كان قد تغير فينا وبما لم يكن قد دخله التغيير بعد.

• السياسة

وكذلك تغيرت المعطيات السياسية في المغرب غداة الاستقلال، بما كان يدعو للاطمئنان من كثير من الجوانب، ويشير الحيرة من جوانب أخرى. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على ما يشوب التغيير من المفارقات.

فانظر إلى خريطة البلاد كيف تقلصت وكيف باتت محدودة من جهة الشرق والجنوب بحدود كأنها جدران تحبسنا في أقصى الزاوية الشمالية الغربية من القارة الإفريقية. والحالة هذه أن تلك الحدود قطعت ما كان قائما بيننا وبين السودان من الصلات، سيما وأن الاستعمار الإسباني ظل جاثما بكله في سواحل الصحراء الغربية، وأن دولة جديدة تدعى موريطانيا سرعان ما أعلنت عن قيامها واستقلالها. وتلك جرعة ساعدنا على تجرعها ما جاء مقتربا بتقلص المجال الترابي عن تعمق سلطة الدولة في كل ناحية بشكل

لا نظير له في التاريخ. فلم يبق شبر واحد من التراب الوطني يغيب ما يجري فيه عن أنظار المخزن المركزي، أو يقع فيه ما يخرج عن أوامره ونواهيه. وعلامة ذلك الأولى اتضاح ما كان مبهما من طبيعة الدولة. فإذا كانت الدولة قبل الحماية، تعتبر تارة إيالة، وتارة أخرى سلطنة، وعند البعض إمارة، وعند آخرين إمبراطورية، وتسمى بإيالة مراكش عند إخواننا العرب، وإيالة فاس عند الأتراك العثمانيين، وعند الأوروبيين مملكة "الماروك" يترأسها، حسب المصادر، أمير المؤمنين، أو سلطان من آل البيت النبوي الكريم، أو امبراطور متنقل باستمرار بين أطراف إمبراطوريته، فإن كان ذلك ألغي بعد 1956، وأصبح المغرب مملكة، عاصمتها الرباط، وملكها محمد بن يوسف، الخامس من اسمه في ملوك الدولة العلوية الشريفة، الذي تحول سلطانه مثلما تحولت الفلاحة، من الأسلوب الامتدادي الفضفاض إلى الأسلوب المكثف الواضح الغايات والأدوات. فصار يتحكم في الشاذة والفاذة مما يجري في المملكة دون أن يتحرك من قصره في الرباط. وليس سبب ذلك مما صار يتوفر لدى الدولة من أدوات النقل والاتصال السريع وحسب، وإنما السبب الجوهري من تحول دولة الإمامة إلى دولة الإدارة ولا غرو أن الدولة كانت تقوم ببعض الوظائف الإدارية قبل 1912. ولكنها كانت على درجة من البساطة يوحي بها استغناء القاموس السياسي يومئذ عن لفظ "الإدارة" لاستغناء المسؤولين عن المفهوم. ولا يسمى في المنطق السليم إلا ما هو مدرك أو موجود. أما بعد الاستقلال، فإن المغرب ورث الإدارة الاستعمارية بكل ما أدخلته من المناهج العصرية، ومن روح المركزية، على أشد ما هو معروف منها عند الأوروبيين أنفسهم، وهو الشكل الفرنسي النابوليوني، الذي يحتسب المجتمع كائنا حيا والدولة في دماغه ويداه ورجلاه. وهكذا تجدد صرح المملكة المغربية على قواعد عصرية في كل القطاعات، واتسع نفوذ الدولة مثلما تعددت وتنوعت مسؤولياتها. فالمال والجند مثلا كانا من دعائم الملك منذ ما قبل الحماية. ولكن التنظيمات الجديدة جعلت لهما أبعادا فيها من الدلالات ما لم يكن ليخطر ببال السلف رحمهم الله. فمن حيث المال، إن ما أصبح يدخل خزائن الدولة من الضرائب لا يساويه إلا ما أصبحت الدولة تتحمله من المهام، ولقد تعددت الضرائب وتشعبت بين ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة. كما تعددت مهام الدولة بين ضرورة صيانة التجهيزات العمومية وتمديدها، ورعاية أحوال الجماهير من حيث السكن والصحة والتعليم والرياضة، هذا فضلا عن المهام التقليدية في العدل والذود عن الحمى. وخلاصة القول مرة أخرى من الألفاظ التي تختزل معنى التغيير ومداه. واللفظ المقصود هنا هو لفظ "الميزانية" فإن "الميزانية" في دولة الإدارة تقوم مقام

"الحركة" في دولة الإمامة فكأن القلم خرج متفوقاً على السيف غداة الاستقلال وفي ذلك من التغيير السياسي ما لا يخفى.

وقد طرأ على مفهوم الجيش مثل ذلك من التغيير. وكان الجيش قديماً نواة عسكرية مخزنية، وظيفتها الأولى حماية السلطان، والثانية استجاشة باقي القبائل عند الضرورة الداخلية أو الخارجية. أما يوم تأسست القوات الملكية المسلحة في شهر أبريل 1957، فإن الجيش أصبح جنداً نظامياً مركباً من المتطوعين الراغبين في امتهان مهنة القتال على اختلاف الأسلحة والتخصصات. ومهمته الرئيسية صيانة التراب الوطني من كل اعتداء، وتعزيز الديبلوماسية في الخارج عند الاقتضاء. أما مهام الأمن الداخلي فأمرها موكل بالدرك الملكي في البوادي وبالشرطة في المدن. وفي ذلك من التمييز ودقة التخصص ما لم يسبق لها نظير في تاريخنا أليس النظام العسكري العصري لب الروح الإدارية؟

ولقد تعمقت السلطة المركزية وامتدت بما لم يكن يتصوره كبار ملوك المغرب قبل الحماية. ولكن ذلك لم يأت بالاستبداد والملك المطلق. وإنما جاء بطلائع الملكية الدستورية. ذلك أن البلاد تخلصت من الاستعمار بفضل "ثورة الملك والشعب"، التي أدرك من خلالها الملك وزن الشعب في معركة التحرير، مثلما أن الشعب أدرك وزن العرش في قيادة المعركة. ورأى الملك أن الشعب جدير بأن يتحمل ما ينوبه من المسؤوليات في الدولة العصرية، مثلما أن الشعب رأى أن العرش هو رمز السيادة. والاستقرار. وما ثورة الملك والشعب إلا تجديد عفوي لتقائى للبيعة بين الراعي والرعية بالوفاء والإخلاص. وقيام كل جانب بواجباته الوطنية في ما سماه المغفور له محمد الخامس بالجهاد الأكبر. وقد تجلّى كل ذلك في المجلس الاستشاري أول الأمر، وفي دستور 1962 الذي أقرته البلاد. فطويت صفحة الملكية المطلقة وبزغ عصر الملكية المقيدة بالدستور.

ومعنى الملكية الدستورية أن السيادة في الأمة وأن رمز السيادة في الملك. وهل في ذلك من جديد أم ليس ذلك سوى عودة إلى جوهر الحكم في الإسلام الذي يجعل الحكم شورى بين الناس على أن يكون رأسهم الإمام؟ مما يعني أن كل ثورة، إنما هي إصلاح ما دخل عليه العطب. وما الحماية الأجنبية في تاريخنا إلا امتحان جاء ليذكر الراعي والرعية بما لهما من الحقوق وبما عليهما من الواجبات. وكما أن الإمام هنا هو الملك العلوي، فكذلك الأمة هنا ليست هي الجماعة المسلمة قاطبة، وإنما هي الجماعة المغربية بالذات، وقد انتقلت من المفهوم الديني العائم إلى المفهوم القطري المنحصر. وكنا نعمل بمفهوم السيادة النازلة المختزلة في يد واحدة، وانتقلنا إلى مفهوم السيادة الصاعدة القائمة على الاقتراع الشامل المباشر. وكان

الصراع السياسي بين أبناء العاهل الراحل وبين القبائل . وصرنا إلى ترفع العرش عن كل منافسة سياسية بمقتضى الدستور، ونزول الصراع السياسي إلى صفوف الشعب الذي تعلم من الكفاح الوطني تنظيم صفوفه حزيا ونقايا فكانت التعددية الحزبية والنقابية من معطيات الواقع السياسي في البلاد قبل أن يقرها الدستور. وكان من الطبيعي أن يتأجج التنافس بين الأحزاب غداة الاستقلال. ذلك أن مكافحة الاستعمار من أجل الاستقلال لا تحتل مثل ما في معارك بناء الاستقلال من الجدل، وإقناع الجماهير بما وراء ذلك من المتاعب والمشاق أخطر شأنًا من إقناع المعمرين بضرورة التخلي عن مصالحهم في المغرب .. ولا أدل على تلك الصعوبات مما حل بحزب الاستقلال الذي انضم إليه حزب الإصلاح غداة الاستقلال، لكنه انشق عنه الجناح الذي تأسس منه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1959 .

والحالة هذه أن المغرب كان في حالة ثورة. وهل الثورة إلا الجدل الأكبر. والجميع كان يتوق إلى التغيير ولكن سبل التغيير السليم كانت مبهمة غامضة.

المغرب في نهاية القرن العشرين

أما في سنتنا هاته وليلة بزوغ الألفية الميلادية الثالثة. فماذا نرى وما الذي حصل من التغيير بعد مرور مثل ما هو من سنوات الحماية الأجنبية؟ لكن الواجب العلمي يستلزم قبل الرد على هذا السؤال، أن نتساءل عما إذا كان استقصاء أحوال الحاضر من اختصاص المؤرخ؟ وهذا السؤال المنهجي بعيد الأغوار كما لا يخفى، عريض متشعب. ولا مجال للدخول هاهنا في تجاويله. وإنما يكفي أن نثبت بأننا نود العمل ليس بمنهجية السياسي الذي يقدم الذاتيات على الموضوعيات، وإنما نريد العمل بمنهجية المنكب على التاريخ الآني (أو الحاضر) التي هي منهجي الساعي في استخراج الثوابت من المتغيرات، والكميات من الجزئيات، والأصول من الفروع. ويشفع لنا في ذلك كوننا طويينا عهدا ودخلنا عهدا جديدا. وكوننا على وشك الخروج من قرن بل ومن ألفية لدخول قرن وألفية جديدين. فما هي أحوال مجتمعنا في هذه اللحظة المتميزة، وكيف أحوال اقتصادنا وثقافتنا، وما هي شروط العمل السياسي وما هي الرهانات؟

• المجتمع

أول ما يسترعي الانتباه من المجتمع المغربي اليوم، إذا ما سرنا بما سرنا عليه منذ البداية، من الظاهر إلى الباطن، أنه يعيش في بقعة موحدة الأرجاء معلومة الحدود من كل

الجهات سوى من جهة الشمال. فمن جهة الشرق والجنوب الشرقي اتخذت الحدود بيننا وبين الجزائر رسمها النهائي. ومن جهة الجنوب الغربي ألحقت الصحراء الغربية بأرض الوطن رغم منازعة بعض الجيران في ذلك. أما من جهة الشمال فما زالت إسبانيا تحتل سبتة ومليلية وما إليهما في البحر من الأحجار، ظنا من ساساتها أن الاستعمار القديم يكفي لتبرير الاستعمار الجديد أو أن قدم الاحتلال علة شرعية لدوامه. ولكن ما وقع في التاريخ لا يعني أن أبواب التاريخ قد انغلقت إلى يوم البعث. سيما وأن ذلك وقع في عدد المغاربة لا يتجاوز أربعة ملايين نسمة. أما وقد أصبح عددهم يناهز ثلاثين مليون نسمة، فأى دليل أقوى على انفتاح أبواب التاريخ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؟

ومعلوم عند المناطق أن الكيف من العدد. فكلما تغير العدد، تغير به الكيف. وكان عدد المغاربة يحوم حول ثمانية ملايين سنة 1956. وهو اليوم يحوم حول ثلاثين مليوناً أو أكثر. بحيث تضاعف عدد سكان البلاد أزيد من ثلاث مرات وربما مرات بين 1956 و 1999، وسبع مرات أو ثمان في أقل من قرن. وهذا صلب التغيير، لأن سلوك جماعة قليلة الأفراد موزعة على أرض لا حد لها، يختلف حتما عن سلوك جماعة متفارقة العدد، وإعية بالانحصار مجالها، ملزمة برص الصفوف طوعاً أو كرهاً. أو قل بعبارة علماء الإحصاء، إن سلوك أربعة نفر في مجال رحب ليس هو سلوك ثلاثين في بقعة تقلصت. وقد ترتب على ذلك ما ترتب من العواقب فإن عدد القاطنين في المدن أكثر من عدد القاطنين في البوادي. والبادية اليوم هي التي توجد تحت ذمة المدن خلافاً لما كنا عليه في مطلع القرن. وكان المجتمع التقليدي مجتمع الكهول من الذكور. وهو اليوم مجتمع يهيمن عليه جمهور الشباب من الذكور والإناث. والغالبية من السكان ممن لا تتجاوز أعمارهم ثلاثين سنة. ويشير الانتباه خروج النساء إلى الشارع لمزاحمة الرجال في كل أمر. ولنتصور ما يمكن أن يقول حيدا ومايس أو بوشتي بن البغدادي لو انبعثا من مرقدهما ورأيا المغربيات تقمن بوظائف الشرطة؟ إن المرأة أصبحت عقلاً مدبراً بعد أن لم يكن يعترف لها إلا بوظائف الرحم. مما ترتب عليه ارتفاع سن الزواج وانخفاض نسبة الولادة، وإن كان ذلك موقوفاً على المدن دون البوادي. ولكن نتائجه لا يستهان بها حيث انخفض معدل الزيادة الديموغرافية بما يبشر باجتباب هول الوتيرة المالتوسيانة.

كما أن وزن الطفل بات أرجح بكثير مما كان عليه، لا من حيث العدد، ولا من حيث انخراط غالبية الصبيان في المدارس، مع كون آبائهم وأمهاتهم من الأميين. وفي ذلك انقلاب للمفاهيم وللأعراف ولسلم التراتب داخل الأسرة، وإشارة بانعدام الانسجام في

المجتمع وبعنف تأرجحه بين غروب كأنه نهاية له، وبين شروق كأن شمسه تعذر عليها الطلوع. وصورة الشباب المغربي اليوم تحكي صورة مهزوزة مترددة. فالمتجول في المدن يرى مثل ما يرى في المدن الأوروبية أو الأمريكية، لا من حيث اللباس ولا من حيث حلاقة الشعر ولا من حيث الذوق والموضة. ولكن ما أن يبتعد المتجول عن المدن ويتغلغل في الأودية وشنايا الجبال حتى يرى صورة أخرى، قد لا تحكي الماضي بكل حذافيره، ولكنها توحى به وتثبت أن نصف المجتمع في واد والنصف الآخر في واد، علما بأن هذا النصف المنعزل دخلته الشاحنة مع ذلك ودخله المذياع والتلفاز. وما زالت الأسواق المحلية الأسبوعية قائمة تبث نماذج المحدثات في كل مكان ولا جديد في تلك الأسواق سوى اختفاء التاجر والصانع اليهودي منها على الإطلاق. فقد اختفت الجالية اليهودية من المجتمع المغربي جملة وتفصيلا. ولم يبق منها إلا بعض الأسر الراقية القاطنة في أبهى أحياء المدن. ولو انبعث السلف رحمهم الله لتعجبوا من تحول "الملاح" إلى حي يسكنه عامة المسلمين، ولاستغربوا تحول اليهودي في المغرب إلى ضيف متكرر أو سائح عابر، حتى إن عدد النصارى في مغرب نهاية القرن ربما أكبر من عدد اليهود، وكأن هؤلاء النصارى هم الذين يحتضنونهم ويغطون على وجودهم، وكان العكس هو المعهود في مطلع القرن.

ولك أن تستخلص من ذلك أن المجتمع المغربي ازداد انسجاما وتماسكا، وأن الملة فيه أقوى وعيا واتحادا، بفضل ما انتفى من أسباب التناقض والتنافر في صفوفها. والحالة هذه أن القبائل لم تعد تقوم بأي دور يذكر، لا مدنيا ولا عسكريا بالأحرى. وما القبائل اليوم إلا بمثابة مراصد تاريخية وجغرافية تكاد أن تشغل بال العلماء أكثر مما تشغل بال العمال. وقد حل محل أبناء القبائل المنعوثين، جمهور مبهم من المواطنين الذين لا فضل لأحد منهم على أحد إلا بالتقوى. وغني عن البيان أن مفهوم المواطنة حديث العهد بالرواج في مجتمعنا. وهو من أمارات الانتقال من البداوة إلى الحضارة، ومن السكن المنعزل في الخيام إلى السكن المكثف في الشقق والعمارات. ولما باتت القبيلة في خبر كان، حلت محلها الأسرة الأحادية النواة القائمة على الأبوين وأطفالهما. وهذه الأسرة هي المصنع الذي يصنع فيه المواطن المعروف بوظيفته في المجتمع أكثر مما هو معروف بحسبه أو نسبه. وكيف لا تتلاشى مفاهيم الحسب والنسب في مدننا المتغولة التي تعمل عمل المصاهرة الضخمة فتختلط فيها مكونات المجتمع التقليدي وطلائع المجتمع الجديد. وتلغي أسباب عتيقة من الائتلاف والاختلاف، وتبتكر أسباب جديدة من التآزر والتآحر. وقد كنا مجتمعنا قبلنا طائفيًا، وصرنا اليوم مجتمعنا حضريًا طبقيا. وكانت الحرمة سابقا في الولاية الدينية أو الدنيوية، وهي اليوم

في ضخامة حساب المرء في البنك وكانت الصراعات الاجتماعية أفقية بين قبيلة وأخرى أو زاوية وزاوية منافسة، وهي اليوم صراعات عمودية بين ذوي المال ومن لا سبيل له إلى الكسب سوى عرق الجبين. وكانت دور أو خيمات المعوزين غير منعزلة عن الدور والخيمات الكبرى، وهي اليوم ركام من أكواخ الصفيح تحيط بمدارات المدن كأنها جرب ألم بالأطراف. فيجد المجتمع نفسه يعاني من أسباب التناثر الجديدة قبل أن تندثر فيه أسباب التناثر التقليدية. أو يعجز عن الصمود لأسباب الاختلاف الجديدة جراء ما تأكل من أسباب الائتلاف القديمة، فيكون معرضاً لكل الأخطار، متحيزاً في التمسك بكل أسباب النجاة. ذلك أن مجتمعنا في حالة من التآرجح تشبه ما كانت عليه المجتمعات الأوروبية في النصف الأول من القرن التاسع عشر غداة هزات الثورة الصناعية الأولى. ولكننا لا نستطيع الجزم بأننا نسير إلى نفس ما سارت إليه أوروبا، لأن بداية القرن التاسع عشر ليست هي نهاية القرن العشرين، ولأن المغرب ليس جزءاً من القارة الأوروبية، ولأن الإنسان المغربي متميز عن غيره.

● الاقتصاد

وتعكس المعطيات الاقتصادية ما يتخلل المجتمع المغربي في نهاية هذا القرن من سوء التوازن المفصح عما تسير البلاد إليه من التغيير. وأول ما يسترعي الانتباه من سوء التوازن، أن مجتمعنا ما زال مركباً في غالبيته ممن يشتغل بالعمل الفلاحي، رغم أن نسبة الفلاحة في الناتج الداخلي الإجمالي لم تعد تمثل سوى 14.8٪، بينما ترقى نسبة القطاع الثاني إلى 31٪، ونسبة القطاع الثالث إلى 38.7٪ ونسبة خدمات الإدارة العمومية إلى 17.1٪ (بأرقام 1997 من تقرير بنك المغرب عن تلك السنة) فإما أن المجتمع لا يساير اقتصادياته، وإما أن الاقتصاد غريب عن أغلبية المجتمع. ولا حاجة إلى التبحر في الأرقام، فالزمر بين بالعين المجردة. فالمغرب مغربين، مغرب أدوات العمل والإنتاج على ما كانت عليه في طليعة القرن، المختفي في دكاكين الصناعات التقليدية في طرازاتهم التي ما زالت تعمل بالمغزل والمنوال العتيق، وفي خبايا البوادي وثنيا الجبال التي ما زالت تعتمد المحراث الخشبي التقليدي والدورات الفلاحية المعهودة عند السلف. ومغرب المدن الزاهية والطرق الكبرى وخطوط السكك الحديدية والطائرات المحلقة والفابريكات من الدرجة الرفيعة التي تبدو وكأنها مجرد فيترينات براقية يتستر من خلفها خزانات مظلمة لا قعر لها، تحتضن كل الأساليب المتأكلة. ومن المفارقات أن النشاط الاقتصادي ما زال تحت رحمة الإنتاج الفلاحي. فإذا كان الموسم جيداً وسقطت الأمطار في إبانها،

كان الرواج وصلحت أحوال الجميع. وإذا كان العكس ولم يجد الفلاح ما يروي به السوق، فإن الأزمة على الأبواب، وكأن شيئاً لم يتغير بالرغم من كل ما حصل من الرقي. لكن علامة التغيير الكبرى وآية التقدم أن انهيار المحصول الزراعي من سنة إلى أخرى لم يعد يفضي إلى المجاعة والكوارث البشرية التي كانت تأتي على الأخضر واليابس.

مما لا يعني أننا تخلصنا من سوء التوازن بين التدفق الديموغرافي وعجز دولاب الإنتاج الوطني عن مساهمته. وإذا كانت السنوات العجاف لم تعد تفتك بنا كما كانت تفعل في طليعة القرن، فإن كثرة السواعد المغربية لم تجند بعد لإقرار الإنتاج والرخاء. وما مثل الجماعة إلا كمثل الفرد، إن لم تكن قادرة على القيام بنفسها، فإنها عالة على غيرها، محتاجة إلى المساعدة الخارجية ويتجلى ذلك في اختلال موازين التجارة الدولية وحساب الأداءات النقدية مع باقي الدول. وكفي الرجوع إلى جداول الإحصاء الرسمي لنرى أن المغرب ما زال تابعا للسوق الفرنسية ولما حولها من دول أوروبا الغربية بشكل غير بعيد عما كنا عليه من التبعية حيالها إبان الاستعمار. ويشهد على تبعيتنا ما علينا من الديون التي تقتطع 43% من الميزانية المغربية. ولقائل أن يقول: وأي عبرة بذلك في الوقت الذي عم فيه الحديث عن العولمة، وصارت الكرة الأرضية سوقا متماسكة يغشاها الجميع، بل وقرية واحدة؟ ولكن المؤرخ يريد أن يعلم هل تقدم المغرب منذ 1956 أم أنه لم يتقدم؟ علما بأن طرح هذا السؤال أسهل من الرد عليه. فإن بعض الأرقام تثبت أننا مازلنا على درب التقدم، وأن حركة النماء لم تنقطع، وأننا أفلحنا في استثمار ما أتت به الحماية الأجنبية من التجهيزات وفي النهوض بها إلى درجات عليا. ودليل ذلك مثلا بناء السدود وتوسيع شبكة الطرق والسكك الحديدية ومد خطوط الكهرباء عبر التراب الوطني، إضافة إلى انتشار العمران بوثيرة لا نظير لها في تاريخنا، فانظر إلى ما أنجز من ذلك في الصحراء المسترجعة في أقل من ربع قرن.

إنه يشهد على الحيوية وعلى الإقدام والالتزام، وعلى أننا تقدمنا منذ الاستقلال إلى اليوم من حيث الأرقام المجردة. ولكن هذه الأرقام إذا ما قورنت بحاجيات السواد الأعظم من شعبنا، فإنها تبدو كالقطرات في البحر. ثم تأتي الإحصاءات الدولية لتطلعنا على ما لا نرضاه من الترتيب بين الأمم، من حيث نسبة الأمية أو أوضاع المرأة في مجتمعنا أو أرقام البطالة، فنجد المغرب في الثلث الأخير من دول المعمور، في الدرجة 127 من بين 170 دولة. ولا نتقدم، ضمن الجامعة العربية، إلا على أضعف أعضائها مثل اليمن وموريتانيا والسودان وجيبوتي، فالطريق ما زال طويلا وشاقا أمامنا. ولا بد أن نهتدي إلى السبل التي تمكن من تجنيد كل طاقاتنا للخروج من ورطة التخلف.

• الثقافة

إن سر المعضلة الثقافية عندنا في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْيِرُ مَا بَقِيَتْ حَتَّى يَغْيِرُوا مَا بَأَنفُسِهِمْ﴾. ولا جدال في أن تغيير العقلية أصعب بكثير من تغيير الأسباب المادية. ويمكن للإنسان أن يركب السيارة والقطار والطيارة، دون أن تحيد معنوياته عن معنويات الناشئ على ركوب البغل والحمار والجمل، حتى وإن كان يكتب ويقرأ ويحسب، فأحرى إذا كان من الأميين ولذلك فتقافتنا في نهاية هذا القرن ثقافتان، مثلما أن مجتمعا مجتمعا، واقتصادنا نوعان من الاقتصاد يعطي كل واحد منهما بظهره للآخر. على أننا لا ننزعج من التناقضات الاقتصادية مثلما ننزعج من الخلط الثقافي. فكل مقابلة اقتصادية ورش في البداية. وكل ورش يحكي الفوضى لغير عين المهندس والمقاول. والقضية في هذا الصدد إنما قضية وقت قبل أن يخرج الصرح الجديد من الأرض وقبل أن يهيمن الإنتاج العصري على جميع القطاعات. أما هل يمكن أن ينطبق هذا الأمر على الميدان الثقافي؟ ففي ذلك نظر، لأن الثقافة أخطر شأنا من قضايا الإنتاج المادي. وأي فائدة في إصلاح الماديات إذا نحن لم نحكم إصلاح العقلية؟ وأي طائل في جسم قوي مفتول العضلات، إذا كان صاحبه مهزوز الروح مفتقرا إلى أسباب التوازن النفسي؟ وعندي أن الثقافة هي روح الأمة بالضبط وروح الأمة هي لغتها. ويبدو لي أننا فقدنا في هذا النصف الثاني من القرن العشرين ما كنا عليه أيام الكفاح ضد الاستعمار من الإجماع على أن اللغة العربية هي سبيل النهضة الثقافية والتحرر من الأمية ودعم صفوف الأمة.. والذي نحن عليه اليوم هو العكس، فنحن في حالة من الانفصام الثقافي. حيث يلغو كل واحد منا بلغوه، ولا يريد أن يصغي لما يقوله الآخر. وقد يقال إنها حالة قديمة فينا متأصلة. ولكنني أقول إن الهوية الثقافية لم تكن لتؤثر فينا يوم كانت السوق المغربية أسواقا منعزلة متعددة لا تتجاوز علاقاتها جوارها القريب. أما وقد أصبحت السوق المغربية سوقا وطنية متماسكة، يرتبط الفرع منها بالأصل، فلا بد من لغة واحدة لدعمها ومن أداة واحدة لرواج منتجاتها في الداخل وفي الخارج.

ولقد ترتب على الافتقار إلى وحدة اللغة تعثر في تعميم التعليم. فما زالت الأمية متفشية فينا بنسبة 47% على العموم، علما بأن هذه النسبة أقوى بين النساء من الذكور، وبين سكان البادية من سكان المدن. فكأن نصف عقول البلاد ما زالت حقولا جرداء غير صالحة للإنتاج، فأصحابها عالة على مواطنيهم، يتقلون سيرهم ولا يمكن أن يعيشوا إلا بما يجدون به عليهم. وكيف يعيش كريما من يعيش من الصدقات؟ ومن علامات اختلال التعليم تفشي

البطالة في الشباب المتخرج من المعاهد والكليات : وأي علامة أوضح عن سوء التوازن من وقوف حاملي الشهادات مكتوفي الأيدي في مجتمع يحتاج إلى المزيد من الأوراش؟ وكيف يعقل أن لا يجد الأطباء والمهندسون والمعلمون فرص التشغيل في مجال مطبوع بالتخلف؟ وكيف لا ينقسم هذا الشباب إلى داع إلى السير إلى الأمام بدون تريث، ومناد بالرجوع إلى الوراء بدون تبصر؟ وأي شيء أخطر من فقدان ما كنا عليه من الإجماع غداة الاستقلال، يوم كان طريق المستقبل واحدا وكان خطاب النقد الذاتي خطاب الجميع. فكنا على بينة مما ينبغي تشذيبه مما تأكل من شجرتنا، كما كنا على وعي تام بما ينتظرنا من الجهاد الأكبر. أما اليوم وفي هذه اللحظات الأخيرة من القرن العشرين، فلم نعد نجتمع على شيء في المجال الثقافي. وصار كل واحد منا له نظره الخاص في التعليم وفي لغة التعليم وفي معنى العقيدة الإسلامية وكيف ينبغي ممارستها. وكيف تستقر الجماعة إذا انعدمت فيها بعض الرواسي؟ فهذا يريد ممارسة دينه كما كان يمارس في العصر الأول، وكأن أربعة عشر قرنا لم تغير شيئا من معاملات المسلمين. وذلك يرى أن العقيدة لا ينبغي أن تكون عقدة تعرقل الرقي وتثبط العزائم. وتتجول في الشوارع وترى من يأبى إلى التزيي بزي الأعراب على أنه زي الإسلام، وهو يساير على نفس الرصيف من يأبى إلا التزيي بآخر ما ظهر من موضة اللباس في لوندن ونيويورك ليقينه بأن ذلك هو تمام الرقي. إنها البلبلة الثقافية المطلقة. وضرب من شروط الخزيرات امتدت إلى باطن مجتمعا في نهاية هذا القرن.

ولم تبق المعضلة منحصرة بين الأصالة والحداثة، كما كان الأمر غداة الاستقلال، وإنما المعضلة اليوم بين المحافظة على الهوية وبين فقدانها. وما هي مقومات الهوية المغربية؟ وكيف نستطيع الإمساك بزمام الثورة الصناعية دون أن نخرج عن أطوارنا؟ ذلك هو لب السؤال الذي تعقدت وسائل الرد عليه في هذا النصف الأخير من القرن، فإن دواعي التساؤل أكثر بكثير من أدوات الجواب. والسبب في ذلك أن الأبصار ترى أكثر مما تراه القلوب، ويزيد الحقيقة طمسا انتشار بعض المفاهيم، مثل مفهوم العولمة التي ليست سوى وجه جديد من الهيمنة الأجنبية، وصيغة أخرى من الافتتان والانبهار، تأخذ بالألباب للتغطية على ما يتكدر من الأرباح في صناديق المقاولات العالمية الكبرى، وتبرر كل المتاهات، فلا تزداد الشعوب المستضعفة إلا حيرة وفقرا، وتفقد حتى ذاك القليل المتبقي من قدراتها السابقة على الابتكار. وهل نستطيع أن نبعد مثلما استطاع الشعب الياباني أن يبدع؟ ذلك هو صلب الأزمة الثقافية التي تمسك بمخنقنا. ولا سبيل إلى التخلص من هذه المثبطات إلا بفتح أبواب الاجتهاد. ولكن أين المجتهدون؟

• السياسة

على أنه إذا كان كل شيء يوحى بالخلل وبسوء التوازن في الاجتماع والاقتصاد والثقافة، فإن كل شيء في السياسة يوحى على العكس بالاستقرار والسكينة وتمام الإجماع. والفضل في ذلك لما نعيش في ظله من النظام الملكي الدستوري الذي وضع اللبنات الأساسية منه المغفور له محمد الخامس، وأقام صرحه وثبت أركانه ملكنا الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه. وإن الملكية الدستورية لتمثل في تاريخنا أول ما كان ينبغي أن يشيد من بنيان المستقبل بالاعتماد على الماضي، فتنسج أسباب الرقي من ذات أسباب الأصالة والعراقة. وذلك هو معنى "ثورة الملك والشعب" التي مازالت تعمل فينا. ومن فضائل الحسن الثاني، رحمة الله، أنه دلنا على طريق الرشيد في السياسة. فقد كنا في حالة المراهقة في الثلث الأول من عهده، لا نعرف من السياسة إلا أنها جهاد في العدو. مع أن السياسة جهاد في النفس. وذلك ما صرنا ندركه ابتداء من الثلث الثاني من عهده. وقد تبلور في المسيرة الخضراء وما ترتب عليها من تحرير الصحراء، فأدركنا ضرورة التمييز بين المقدسات وغير المقدسات، والثوابت والمتغيرات والأصول والفروع. وعلمنا أن الاستقرار السياسي، هو عقدة القوس في كل مجتمع معرض، مثل مجتمعنا، لأعتى الهزات. كما أدركنا أن العرش العلوي هو عقدة القوس من هذا الذي ننعم به من الاستقرار السياسي. فلولاها لما كنا على يقين من أننا نتقدم ولو ببطء، وأنا خارجون ولا بد من النفق، وأن الورش الحالي الذي نتخبط في فوضاه صائر حتما إلى الصرح المنشود. ذلك أن مسؤوليات الدولة ضاربة في أعماق التاريخ عندنا. وليست الإمامة كلمة جوفاء في تقاليدنا السياسية.

مما لا يعني أن صرح الدولة العصرية قد اكتمل، أو يمكن أن يكتمل قبل أن تكتمل باقي قواعده. فما الدولة إلا رمز المجتمع وأداته. وكما يكون المرء يولى عليه. وما توفيق الدولة أو فشلها إلا من توفيق المجتمع الذي تقوم منه أو من فشله. ولقد كثر القول عن المفاهيم الدخيلة مثل "المجتمع المدني" و "دولة الحق" و "حقوق الإنسان" ولكنها تستعمل في الغالب بغير تبصر في مجتمع متأرجح، فيشوبها الكثير من الشوائب والمغالطات. وإن عبارة المجتمع المدني مثلاً، لا طائل من ورائها لدينا، لأنه لا انفصال بين الدولة والمجتمع، مثلما أن لا تناقض بين الشجرة والثمرة. والذي يجب إبرازه على العكس، هو مفهوم "مجتمع المواطن" الذي يوحى بما ينبغي أن يكون عليه المواطنون من الوعي بمواطنتهم، ومن التماسك والتآزر وحرمة الأفراد في الجماعة، وحرمة الجماعة في الأفراد، وذلك هو سر

المسؤولية في الأنظمة الديمقراطية. وهو صلب التغيير في السياسة، يوم يصبح القرار صاعدا وليس تنزيلا منزلا.

وهذا ما لا نزال على مسافة بعيدة منه، مادام الإنسان في المغرب عاجزا عن زجر نفسه بنفسه، فلا بد له من زاجر من غير نفسه. وتلك ليست حالة المواطنة وإنما هي حالة الرعاية. وذلك مصدر كل ما يمكن أن نقف عليه من مظاهر التناقض السياسي. فلا شك أن "دولة الحق قائمة فينا بكل أشكالها الدستورية. ولكن كيف تكون دولة الحق قائمة في غير مجتمع المواطنة؟ ذلك أن حقوق الإنسان لا تمنح، وإنما هي مما يستحق فيصير من باب الحصول. ولا يترتب حتما على الاعتراف للمرء بحق التصويت كونه مواطنا قابلا للنظام الديمقراطي ولا يستقيم النظام الديمقراطي إلا يوم يلتزم المواطن بالوقوف عند حدوده من تلقاء نفسه.

• الخلاصة

لقد تغير كل شيء في مغرب القرن العشرين، ولا جدال في أن أسباب ذلك التغيير دخيلة علينا. كما أن نسبة التغيير متفاوتة في صفوفنا، فمننا من تجاوز كل حدود الرقي. ومننا من لا يزال يتعثر في نوع من الجاهلية. وإن مجتمعنا يعاني من شتى أنواع التناقض. وهو كالمحاول الجلوس بين كرسيين. وتلك جلسة غير مريحة، وتثير من المشاكل أكثر مما يستطيع المرء أن يحل منها. وإذا كان المؤرخ على بينة مما جرى في أوروبا في ظروف مماثلة، فإنه يعلم أيضا أن ما يتوفر المغرب عليه من أدوات فك العضلات هو غير ما تأتى منها لأوروبا القرن التاسع عشر. ولذلك يزداد جانب الاستقرار السياسي خطورة شأن عندما ندرك أن الطريق مازال شاقا وعرا أمامنا، وأننا في أمس الحاجة إلى من يمسك بمقود قاطرتنا بيد رصينة آمنة. ومن حسن حظ البلاد أن ثلاثة ملوك عظام تعاقبوا على العرش العلوي آخذين بيد هذا الشعب على الدروب الوعرة التي انتفخت عنوة أمامه، فكان المولى يوسف رمز الصمود مدة خمس عشرة سنة، وكان محمد الخامس رمز النهضة والتحرير مدة أربع وثلاثين سنة، وكان الحسن الثاني رمز البناء والأخذ بزمam المبادرة مدة ثمان وثلاثين سنة فانقضى القرن العشرين بسلام، وأصبحنا قادرين على مواجهة تحديات القرن المقبل تحت قيادة خليفة هؤلاء الأئمة العظام ووارث سرهم ملكنا الشاب الملهم سيدنا محمد السادس أدام الله ملكه وأعز أمره وأراه في شعبه الملتف حول شخصه الكريم ما يحب ويرضى.